إسرائيل توافق على زيارة الصليب الأحمر لمروان البرغوثي

فلسطين: إضراب الكرامة في يومه الـ24 .. والخميس يوم غضب

أسرى في سجون الاحتلال

عواصم – «وكالات»: استجابت مصلحة السجون الإسرائيلية في اليوم الـ24 لإضراب الكرامة، لطلب الصليب الأحمر الدولي بزيارة الأسير المضرب عن الطعام، مروان البرغوثي، بهدف فحص ظروف احتجازه داخل السجن، وفقا لما نشره موقع صحيفة «معاريف» العبرية أمس الأربعاء.

وأشار موقع الصحيفة أن مصلحة السجون الإسرائيلية ستلتقي مع ممثلين عن الصليب الأحمر لترتيب موعد الزيارة خلال الأيام القادمة.

وأكدت مصلحة السجون أنه لا يوجد لديها أي سبب يمنع الصليب الأحمر بزيارة الأسير مروان البرغوثي وفحص الظروف التي يعيشها في الاعتقال، مشيرة أن البرغوثي موجود في سجن «كيشون» في زنزانة رقم «201».

من ناحية أخرى يواصل نحو 1700 أسير فلسطيني بقيادة عضو اللجنة المركزية لحركة فتح مروان البرغوثي، إضرابهم المتواصل عن الطعام لليوم الـ24 على التوالي.

ويعاني الأسرى المضربون من صعوبة في الحركة والتنقل، وآلام في المعدة والرأس، وجفاف في الحلق، ويتقيؤون الدم، وعدد من الأسرى امتنعوا عن تناول الماء لساعات بسبب الصعوبة في التوجه إلى المرحاض.

هذا وقد شرعت إدارة سجون الاحتلال بنقل العشرات من الأسرى المضربين في سجن «الرملة» إلى أحد المستشفيات الميدانية.

ومن جهتها تتواصل الفعاليات المساندة للأسرى في محافظات الضفة الغربية والداخل والشتات الفلسطيني عبر المسيرات وخيم الاعتصام التي جرى نصبها في اليوم الأول للإضراب.

هذا وقررت اللجنة الوطنية لإسناد الإضراب، إلغاء الإضراب الجزئي في كافة المحافظات الذي كان مقررا اليوم الخميس، واعتباره يوم غضب، انتصارا للأسرى المضربين عن الطعام، بهدف تركيز الجهود لإنجاح فعاليات التصعيد، وطالبت كافة أبناء الشعب المشاركة في فعاليات التصعيد في كافة المحافظات الفلسطينية.

ويواصل الأسرى معركة الحرية والكرامة في سجون الاحتلال الإسرائيلي، مطالبين بتحقيق عدد من المطالب الأساسية التي تحرمهم إدارة سجون الاحتلال منها، التي كانوا قد حققوها سابقا من خلال الخوض بالعديد من الإضرابات على مدار سنوات الأسر، وأبرز مطالبهم إنهاء سياسة الاعتقال الإداري، وإنهاء سياسة العزل الانفرادي، وإنهاء سياسة منع زيارات العائلات وعدم انتظامها، وإنهاء سياسة الإهمال الطبي، وغير ذلك من المطالب الأساسية والمشروعة.

من جانب آخر وقع رئيس البرلمان العربي الدكتور مشعل بن فهم السلمي، رسائل مشتركة مع ممثلي أكثر من ثمانين دولة عربية وأفريقية وأوروبية دعما للقضية الفلسطينية، وذلك على هامش الدورة العادية الرابعة للبرلمان الأفريقي التي إختتمت أعمالها بميدراند بجنوب أفريقيا.

وذكر بيان صحافي وزعه مكتب البرلمان العربي بالقاهرة، أنه صدرت أمس في رسائل موقعة من الدكتور مشعل بن فهم السلمي رئيس البرلمان العربي ورئيس برلمان عموم أفريقيا روجي نكودو دانغ، ورئيس الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط بيدرو روكيو، إلى كل من رئيس مجلس العموم البريطاني جون بركاو، ورئيس مجلس النواب الأمريكي بول رايـن بالإضافة إلى بيان مشترك من رئيس البرلمان العربي ورئيس برلمان عموم أفريقيا وذلك دعما لقضية الأسرى الفلسطينيين المضربين عن الطعام في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

وتوجه إلى صدور رسالة مشتركة تم توقيعها من رئيس البرلمان العربي ورئيس برلمان عموم أفريقيا ورئيس الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط موجهة إلى رئيس مجلس العموم بالمملكة المتحدة جون بركاو، تطلب من المجلس الطلب من الحكومة البريطانية العدول عن إحياء ذكرى وعد بلفور المشئوم مراعاة لمشاعر الفلسطينيين والعرب والمسلمين والمسيحيين وتقديم حكومة المملكة المتحدة الاعتذار للشعب الفلسطيني عما لحق به من احتلال وظلم وأذى نتيجة لهذا الوعد المشئوم والاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة على حدود 1967 عاصمتها مدينة القدس الشرقية التي حازت حتى الآن على اعتراف 140 دولة في العالم.

رئيس البرلمان العربي: جهود دولية لدعم القضية الفلسطينية

وأشار البيان إلى صدور رسالة مشتركة أخرى تم توقيعها من رئيس البرلمان العربي ورئيس برلمان عموم أفريقيا ورئيس الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط وجهت إلى رئيس مجلس النواب الأمريكي بول رايـن، تطلب من المجلس الطلب من إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، العدول عن نيتها نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى مدينة القدس المحتلة لما لذلك من تداعيات خطيرة وجسيمة تهدد عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط، وتقوض حل الدولتين المدعوم عالميا وإقليميا وتفقد الولايات المتحدة الأمريكية دورها كوسيط نزيه بين أطراف النزاع.

من ناحية أخرى صدر عن رئيس البرلمان العربي ورئيس برلمان عموم أفريقيا بيان تضامن مع الأسرى الفلسطينيين في سجون دول الاحتلال الاسرائيلي عبر فيه الجانبان عن تحيتهم للأسرى الفلسطينيين وتثمين نضالهم ووقوفهم إلى جانبهم في سجون الاحتلال الإسرائيلي والذين بدأوا حركة إضراب عن الطعام منذ 17 ابريل الماضي ولا يزالون يواصلونه بسبب الممارسات الإسرائيلية اللاإنسانية ضدهم في المعتقلات ومطالبة سلطة الاحتلال بتلبية مطالبهم واحترام القوانين الدولية في ما يتعلق بمعاملتهم.

إيطاليا: تفكيك شبكة لتهريب اللاجئين وتمويل حركة الشباب الصومالية

الشرطة الإيطالية في إحدى المداهمات الأمنية السابقة

روما – «وكالات»: كشفت صحيفة لاريبوبليكا الإيطالية، نجاح الشرطة وإدارة مكافحة المافيا، في محافظات باري وكاتانيا وساليرنو، وسط وجنوب البلاد، في تفكيك شبكة متخصصة في تهريب اللاجئين بين أفريقيا وإيطاليا، وضخ الأرباح لتمويل حركة الشباب الصومالية الموالية للقاعدة.

وأوضحت الصحيفة الإيطالية الأربعاء، أن الشبكة تتكون من بضع عشرات من الصوماليين لم تكشف عددهم، يتوزعون على عدد من المدن الإيطالية الكبرى في جنوب البلاد خاصة وينشطون في تأمين وصول اللاجئين إلى إيطاليا، مقابل مبالغ مالية متفاوتة الأهمية عبر البحر الأبيض المتوسط.

وفي إطار التحقيقات الأمنية السرية، نجحت الشرطة الإيطالية وبعض الفرق السرية التابعة لها، حسب الصحيفة في ربط هذه الشبكة التي تنشط على الأرض في أفريقيا، وإيطاليا، وعلى شبكات التواصل الاجتماعي أيضا، بتهريب اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين، بما فيهم بعض المتطرفين والإرهابيين، من حركة الشباب الصومالية، التي تحصل على عوائد مالية هامة من هذه التجارة، وداعش أيضا بعد اكتشاف وقوف الشبكة نفسها في تأمين وصول مقاتلين من داعش إلى إيطاليا في يوليو من السنة الماضية، عبر مالطا مثلا.

وكشفت التحقيقات الأمنية حسب الصحيفة أيضا تورط موظف في بلدية باري، نجحت الشبكة في إغوائه ورشوته، لتمكينها من وثائق قانونية، لتسهيل أنشطة الشبكة الصومالية، لاستقدام أشخاص معينين إلى إيطاليا في آجال أقصر وأسرع.

الاستخبارات الألمانية تحذر من تحول برلين لمعقل للتجسس

برلين – «وكالات»: حذرت هيئة حماية الدستور الألمانية (الاستخبارات الداخلية) من أن العاصمة برلين صارت معقلا لجواسيس وأنشطة تجسسية مثلما كان الحال في خمسينيات وستينيات القرن الماضي.

وقال وكيل وزارة الداخلية المحلية في ولاية برلين، تورستن أكمان، أمس الأربعاء، في لجنة هيئة حماية الدستور إنه يمكن وصف العاصمة الألمانية على أنها «نقطة تجسس حقيقة» على مستوى أوروبا.

وذكر أكمان أن الوضع حالياً «أشبه بفترة الحرب الباردة»، موضحا أن السبب في ذلك يعود إلى الدور الحالي للعاصمة كمقر للحكومة ولأكثر من 150 سفارة، تنطلق من بعضها أنشطة تجسسية.

تتمات

المجلس يجدد

وقال النائب عبدالله فهاد العنزي في تصريح للصحافيين عقب خروجه من قاعة «عبدالله السالم»، في مجلس الأمة، أن الاستجواب الأول الموجه من قبل النواب الدكتور وليد الطبطبائي ومحمد الطير وشعيب المويزري إلى سمو الرئيس، انتهى إلى تشكيل لجنة ثلاثية، للتحقيق فيما ورد بمحاور الاستجواب.

أضاف النائب العنزي أن المناقشة التي تمت في جلسة سرية بدأت باستعراض النواب الثلاثة الطبطبائي والطير والمويزري لمحاور الاستجواب، تلاها رد سمو رئيس الوزراء على المحاور ثم تعقيب للنواب المستجوبين الثلاثة على رد سموه.

وأوضح أن «سمو رئيس الوزراء قام بعد ذلك بالرد على تعقيب المستجوبين الثلاثة، ثم بدأ نائبان مؤيدان للاستجواب بالحديث هما عبدالكريم الكندري والدكتور جمعان الحربش، أعقبه حديث نائبين معارضين للاستجواب هما صالح عاشور وفيصل الكندري، تلت ذلك كلمة أخيرة لسمو رئيس مجلس الوزراء».

وقال: «شكرنا سمو رئيس الوزراء على اعتلاء المنصة»، مؤكدا أن المناقشة لم تشهد «أي شطب لأي محور من محاور هذا الاستجواب، ولم يكن هناك أي تعد على الدستور وعلى اللائحة الداخلية لمجلس الأمة».

وذكر النائب العنزي أن مجلس الأمة انتقل فور ذلك، إلى مناقشة الاستجواب الثاني المقدم من النائبين رياض العدساني وشعيب المويزري الموجه إلى سمو الشيخ جابر المبارك، في «جلسة سرية».

وتتلخص محاور الاستجواب الأول المتضمن خمسة محاور ب «مخالفة القانون، بما أصدرته من مراسيم أو قرارات بسحب أو إسقاط أو افقاد الجنسية عن بعض حامليها» و«مخالفة المعاهدات والمواثيق الدولية، وإصدارها تشريعات مخالفة للحقوق المدنية والسياسية» و«الإصرار على تعيين شخصيات فقدت شرط الكفاءة والأهلية» و«برنامج عمل الحكومة»، فيما تناول المحور الخامس وفق مقدمي طلب الاستجواب «زيادة الأعباء على المواطنين والإخلال بمبدأ المساواة».

وكان رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم قد أمر بإخلاء قاعة عبدالله السالم من الحضور، للبدء بمناقشة الاستجواب الأول ليكون في جلسة سرية بناء على طلب وزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة الدكتور فالح العزب، وصوت المجلس بالموافقة على سرية الجلسة بأغلبية 33 نائبا مقابل 28.

وقال الوزير العزب في كلمة له خلال الجلسة إن «الحكومة تطلب مناقشة الاستجواب في جلسة سرية، والحكومة تتقدم بهذا الطلب من واقع مسؤوليتها الدستورية، والثقة التامة بالتجاوب البناء من قبل مجلسكم بكل ما من شأنه الحفاظ على الممارسة البرلمانية السليمة وفي الاطر الدستورية».

وعزا العزب مبررات طلب سرية الجلسة، لكون الاستجوابين الموجهين الى سمو رئيس مجلس الوزراء تضمنا اتهامات للحكومة، قد تمس أشخاصا في أمور لها طابع الخصوصية للاشخاص الذين قد تطالهم مناقشته، ولان المادة «30» من الدستور تنص على ان الحرية الشخصية مكفولة، الأمر الذي قد لا يسمح بمناقشة تفاصيل الاتهامات الواردة في الاستجوابين بشكل علني.

ويشمل الاستجواب الثاني المقدم من النائبين العدساني والمويزري محورا واحدا، يتعلق حسب مقدمي الطلب ب«وجود العديد من المخالفات والتجاوزات المالية والإدارية والفنية والانشائية، واستمرار عدم معالجتها بسبب الإهمال وضعف المتابعة وفقدان التنسيق وربط الاعمال، وهي من صميم اختصاص رئيس مجلس الوزراء».

إلى ذلك وافق مجلس الأمة على مناقشة الاستجواب الثاني الموجه لرئيس الوزراء من النائبين شعيب المويزري ورياض العدساني، بجلسة سرية بأغلبية 31 نائبا مقابل 26.

نواب: أوفينا

ذكرت التزمنا باتفاق وأعلنا هذا الاتفاق والهدنة، وهذه الهدنة ليست من اليوم.

أضاف أنه ومجموعة من النواب أبدوا الاستجواب خلال الجلسة، وكلفوا النائب جمعان الحرش ان يتحدث باسم المجموعة مؤيدا للاستجواب وما فيه من محاور.

وأوضح أنه تم إثارة انتقادات أخرى غير الواردة في الاستجواب وأمور جرت في الحقبة السابقة، وأنهم طالبوا الحكومة بمعالجة التجاوزات السابقة.

وبين أنه قام بالتصعيد في الأونة الأخيرة بعد أن رأى تهاونا وضعفا في الالتزام الحكومي، مما دعانا لأن نؤكد هذا الالتزام وأن تتعهد الحكومة اليوم بسرعة وفائها بما التزمت به.

وقال هايف «نحن ننتظر هذا التعهد ونسأل الله ان يهدينا جميعا لسواء السبيل ويصلح احوال البلد، وان يقيض لهذا المجلس رجالا يستمرون في محل ثقة أمتهم ويديرون الأمور بالشكل الصحيح».

وشدد على ان التسريبات والمعلومات عن توقيع الأوراق من عدمه لا تعني له شيئا، وقال معلقا، «نحن نثق بأنفسنا وأبناء بأثرتنا لم يوصلونا لهذا المكان الا لأنهم يثقون باننا نتخذ قراراتنا بكل حرية وبعيدا عن الضغوط».

وأكد أن مسيرة الاصلاح لن تتوقف وستستمر وسنراقب عمل الحكومة، فإن أحسنوا فهذا ما نريد وان اخطأوا ولم يلتزموا فسنحاسبهم رئيسا او وزراء، ولن نحيد عن هذا الخط الذي بدأناه منذ 2008 ولن نجامل أحد.

وبسؤاله عما اذا كان هناك موعد محدد لعودة الجناسي، اجاب هايف بان التعهد بالنسبة للجناسي قريب، ولا أريد ان اذكره وسترونه قريبا وإن شاء الله سيصدقون بهذا الالتزام.

وأكد هايف ثبات ووضوح مواقفه السياسية منذ 2008، مشيرا إلى انه «لا نراعي في تلك المواقف الا وجه الله والمصلحة العامة، ولسنا ممن يقبضون أو يتأثرون بالتأثيرات والكتابات الخارجية بل نقيس المواقف على ما نراه مناسبا».

وقال هايف «، اننا لن نسمح لأنفسنا ان نتوجه مع توجه (تويتر) او اي كتابات، بل نقدر التزامنا واتفاقنا ونتدبر الامور حيث ما نراها مناسبة»، مؤكدا ان مواقفه داخل قاعة عبدالله السالم لن تتأثر بالضغوط والكتابات التي تمارس في وسائل التواصل الاجتماعي.

الخدمة الوطنية

العامة للجيش الكويتي المشمولين بالقانون رقم 20 لسنة 2015 الى المبادرة بالتسجيل في الخدمة الوطنية العسكرية بالمواعيد المحددة عبر الموقع الالكتروني (www.kns.gov.kw) خلال 60 يوما وتعبئة كافة البيانات واستكمال إجراءات التسجيل وتقديم الوثائق الرسمية المطلوبة لفتح الملف الشخصي.

ويشير القانون الى انه يستثنى من الخدمة الوطنية العسكرية المعينون او المتطوعون في رتبة عسكرية بالجيش او الشرطة او الحرس الوطني او الإدارة العامة للاطفاء على الا تقل مدة خدمتهم عن خمس سنوات والفئات التي يحددها مجلس الوزراء وفقا لمقتضيات المصلحة العامة.

ويشمل الاستثناء كذلك المكلف المصاب بمرض او عاهة تمنعه من اداء الخدمة طبقا للشروط اللياقة الصحية وبناء على قرار اللجنة الطبية العسكرية المختصة وأسرى الحرب ومن صدر حكم بثبوت غيبته والمكلف العائل من ابناء العسكري او المجند او الاحتياطي الذي يتوفى او يسرح لمرض اصابه او إعاقة او عاهة ناجمة عن الخدمة العسكرية او بسببها.

ويؤجل من الخدمة الوطنية العسكرية لمدة سنة قابلة للتجديد حسب القانون الابن الوحيد لأبوين او لأب او لأم او المعيل لأبويه المصابين بعجز طبي او الوحيد لأمه الأرملة او المطلقة طلاقا بائنا او المصاب زوجها بعجز طبي او المعيل الوحيد لأخيه او لإخوته المصابين بمرض او عاهة تمنعهم من إعانة انفسهم مع تقديم ما يثبت ذلك سنويا.

وشمل القانون حق التأجيل لأكبر المكلفين من ابناء الاسير او المفقود او ابناء الشهيد حتى بلوغ احد إخوته سن اداء الخدمة او من توفيت زوجته الوحيدة ولديه منها ابناء.

وبشأن التأجيل الدراسي ذكر القانون ان طلاب المرحلة الثانوية يؤجلون حتى سن 20 عاما وطلاب المعاهد والكليات دون المستوى الجامعي حتى 24 عاما وطلاب الكليات الجامعية المعترف بها حتى 26 عاما وطلاب الكليات الجامعية التي تزيد مدة الدراسة فيها على اربع سنوات كالطب والهندسة حتى 28 عاما والدراسات العليا حتى سن 34 عاما.

وشدد القانون على قيام وزارة التربية والتعليم العالي والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والجامعات والكليات والمعاهد الحكومية وغير الحكومية بتزويد هيئة الخدمة الوطنية باسماء الدارسين وحالاتهم الدراسية وكل تغيير يطرأ عليها.

وبالنسبة للتأجيل الاداري فقد شمل القانون المرافق لزوجته للدراسة في الخارج حيث تؤجل خدمته لمدة سنة قابلة للتجديد على الا يتجاوز 34 عاما والمرافق لمريض قريب له من الدرجة الاولى او الثانية للعلاج في الخارج والمصاب بعاهة او مرض يمنعه مؤقتا من اداء الخدمة والمحبوس احتياطيا على ذمة التحقيق حتى إخلاء سبيله.

وذكر القانون انه يجوز بقرار من وزير الدفاع إلغاء التأجيل وذلك في حالة الحرب او التعبئة العامة او إعلان الأحكام العرفية وفقا للاجراءات المنظمة لذلك.

وفي شأن خدمة الاحتياط اوضح القانون ان المجندين ينقلون إلى الاحتياط لمدة 10 سنوات او حتى بلوغهم سن 45 عاما بعد انتهاء خدمتهم العاملة مشيرا الى انه يجوز لوزير الدفاع تمديد المدة بناء على قرار مجلس الدفاع الاعلى في حالة الضرورة.

واكدت رئاسة الاركان العامة للجيش الكويتي ان الدفاع عن الوطن واجب مقدس وأداء الخدمة العسكرية شرف لكل مواطن كما جاء في الدستور الكويتي في المادة 47 وكذلك المادة 157 التي تنص على ان سلامة الوطن أمانه في عنق كل مواطن.

وشددت على ضرورة التزام كل شاب ممن تتوافر فيه شروط التأجيل والإعفاء والاستثناء بتقديم المستندات الدالة على ذلك لاتخاذ الاجراءات اللازمة بهذا الشأن.

ودعت الشباب الكويتي ممن تنطبق عليهم شروط الخدمة الوطنية العسكرية الى الالتزام بأحكام القانون كي يجنبوا انفسهم الوقوع في المخالفات والجزاءات المترتبة على ذلك.

وفي هذا السياق قال مستشار هيئة الخدمة الوطنية العسكرية الدكتور فلاح العنزي في تصريح سابق انه سيتم استقبال 13217 شابا كويتيا ممن اتموا الـ18 عاما للتسجيل لاداء الخدمة الوطنية التي تستمر 12 شهرا اربعة منها للتدريب وثمانية للخدمة.

واضاف ان المشمولين باداء الخدمة الوطنية هم المواطنون من مواليد 10 مايو 1999 وما بعده مبينا انه بامكانهم التسجيل من خلال الموقع الالكتروني اعتبارا من 10 مايو.

وبين ان المواطن الذي يكمل 18 عاما في اليوم المحدد سيكون امامه 60 يوما للتسجيل وفي حال تخلفه سوف تتم ملاحقته.

وافاد بانه سيتم منع المتخلف من السفر ومن العمل في جميع مؤسسات الدولة مبينا انه في حال كان المتقدم للخدمة موظفا فانه سيحتفظ بوظيفته وامتيازاته حتى انتهاء الخدمة كما ان غير الموظف ستكون له اولوية في التعيين بعد اتمام خدمته.

وذكر ان المتخلف عن اداء الخدمة لأكثر من خمسة اشهر توقع عليه غرامة لا تقل عن الفي دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار والحبس لمدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على ثلاث سنوات وان من تجاوز سن التكليف يعاقب بتغريمه خمسة آلاف دينار.

واضاف ان المتخلف عن التسجيل سيعرض نفسه لعقوبات منها زيادة مدة الخدمة مبينا انه من يتخلف عن الخدمة في حالة الحرب او التعبئة العامة او إعلان الأحكام العرفية يعرض نفسه للحبس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على خمس سنوات وغرامة 10 آلاف دينار.

واوضح العنزي ان توقيع العقوبات لا يعفي المعاقب من الخدمة مبينا ان جرائم التجنيد لا تسقط بالتقادم ومن عليه احكام جنائية بالحبس او كان مسجونا لن يتم اعفاؤه من الخدمة.

ترامب يتحدى

بشكل وقح في أمر جنائي».

ولكن ترامب تراجع عن قراره قبل ساعات من لقائه مع وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، وهو أول لقاء له مع مسؤول روسي بعد توليه الرئاسة.

وقال ترامب «سيتم استبدال كومي بشخص سيؤدي مهامه بصورة افضل بكثير».

واضاف ترامب «خسر كومي ثقة الجميع تقريبا في واشنطن، الديمقراطيون والجمهوريون على السواء، عندما تهدأ الأمور، سيشكروني».

ووصف دميتري بسكوف المتحدث باسم الكرملين إقالة كومي بأنها «أمر داخلي» أمريكي. وأضاف «لا شأن لروسيا بالأمر، ولا يجب أن يكون لروسيا شأن بالأمر»، حسبما قالت وكالة الأنباء الروسية الرسمية (تاس).

ودعا تشاك شومر، زعيم الديمقراطيين في مجلس الشيوخ، إلى تعيين قاض مستقل للتحقيق في مزاعم وجود تنسيق بين روسيا وفريق حملة ترامب الانتخابية، وإلا سيكون من حق الأمريكيين التشكيك بقرار إقالة كومي، وأن سبب إقالته ليس بسبب الرسائل الالكترونية الخاصة بهيلاري كلينتون، بل محاولة للضغط التحقيق في تلك المزاعم».

وقال شومر إنه سيطلب جلسة إحاطة خاصة مغلقة «وسرية إذا تطلب الأمر»، لجميع أعضاء مجلس الشيوخ من كبار المسؤولين في وزارة العدل.

ولكن ترامب اتبع توصيات نائب المدعي العام رود روزنشتاين، الذي كتب رسالة يقول فيها إنه لا يمكنه الدفاع عن تعامل كومي مع التحقيق بشأن رسائل البريد الالكتروني لكلنتون.

أضاف أن كومي كان مخطئا في «اغتصاب سلطات النائب العام السابق في يوليو/تموز الماضي، عندما أعلن أن التحقيق بشأن كلنتون يجب أن يغلق دون مقاضاة.

ولاقى قرار إقالة كومي الكثير من الانتقادات في واشنطن. ووصف الديمقراطيون في مجلس الشيوخ قرار إقالة كومي، بأنه أمر شبيه بقرار الرئيس الأمريكي السابق ريتشارد نيكسون إقالة القاضي المستقل الذي كان يحقق في فضيحة ووترغيت.

وأعرب ريتشارد بور، رئيس لجنة الاستخبارات بمجلس الشيوخ عن قلقه من توقيت إقالة كومي وأسبابها.

وكان كومي قد أعلن قبل حوالي 11 يوما من موعد الانتخابات عن تحقيق جديد بشأن استخدام كلينتون للبريد الإلكتروني.

لكن مكتب التحقيقات الفيدرالي أكد بعدها على إنه لم يجد أي دليل على وقوع جريمة جنائية.

وقال ترامب في رسالة وجهها لكومي انه يتفق مع توصية من وزير العدل جيف سيشنز بأنه «لم يعد قادرا على إدارة المكتب بشكل فعال».

وقال سيشنز إن وزارة العدل «ملتزمة بدرجة قصوى من الانضباط والنزاهة وحكم القانون» وإن «الأمر يتطلب بداية جديدة».

وأعرب الكثيرون عن دهشتهم عن قرار إقالة كومي بشأن تعامله مع قضية المراسلات الإلكترونية لكلنتون، حيث أن ترامب كان قد أثنى مرارا على تعامله مع القضية.

وكان كومي قال خلال إدلائه بشهادته أمام اللجنة القضائية في مجلس الشيوخ في الثالث من مايو/أيار إن «مساعدة كلينتون، هوما عابدين، أرسلت المئات بل الآلاف من الرسائل الإلكترونية، البعض منها تحتوي على معلومات سرية لزوجها آنذاك».

وأكد مكتب التحقيقات الفدرالي الثلاثاء أن «عابدين أرسلت فقط مجموعتين من الرسائل المتبادلة بهما معلومات سرية لزوجها من أجل طباعتها».

وأشار مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى إن أغلبية الرسائل الإلكترونية البالغ عددها 49 ألف رسالة وجدت على الحاسوب الخاص لزوج عابدين نقلت عبر نسخة احتياطية لهاتف بلاك بيري الخاص بعملها.

تركيا ترد

من جهتها اعتبرت قوات سوريا الديمقراطية (ائتلاف فصائل كردية عربية مدعوم من واشنطن) الأربعاء أن القرار الأميركي بتسليح المقاتلين في وحدات حماية الشعب الكردية، سيؤدي إلى «تسريع عجلة القضاء» على المتطرفين في سوريا

وقال المتحدث الرسمي باسم قوات سوريا الديمقراطية طلال سلو لوكالة فرانس برس، إن «القرار الأميركي الأخير بتسليح الوحدات الكردية كعكون رئيسي في قوات سوريا الديمقراطية، هو قرار مهم ويأتي في إطار تسريع عجلة القضاء على الإرهاب».

العراق: تحرير

عادوا إلى منازلهم دون أن يلحق بهم أذى».

ولم يفصح الطائي عن هوية الخاطفين، ولا ظروف الإفراج عن الناشطين.

وكان الرئيس فؤاد معصوم قد دعا إلى الإسراع بالتحقيق «الجاد» في قيام مجموعة مسلحة مجهولة الاثنين باختطاف عدد من الطلبة والناشطين في حي السعدون وسط بغداد.

وقد أثارت تلك العملية استياء واستغرابا كبيرين لدى ناشطين ومعنيين بالحريات ونواب في البرلمان العراقي الذي أصدرت لجنة حقوق الانسان فيه بيانا شجبت فيه عملية الاختطاف. كما دان الحزب الشيوعي، الذي ينتمي إليه المختطفون، حادث الاختطاف.

يذكر أن منطقة السعدون التي وقع فيها الحادث تعد من المناطق التي تنتشر فيها الحواجز الأمنية بسبب قربها من المنطقة الخضراء المحصنة حيث مقر الحكومة، وهو ما يضع علامات استفهام حول الكيفية التي تمت بها عملية الاختطاف واجتياز الخاطفين بمركباتهم الحواجز الأمنية التي تسمح في معظم الأحيان بمرور مركبات المسؤولين والفصائل المسلحة بالمرور من خلالها من دون خضوعها للتفتيش.

الرئيس التونسي

نشر القوات لحماية المنشآت الصناعية الحيوية للاقتصاد التونسي، ردا على احتجاجات.

وعلى مدى أسابيع يطالب نحو ألف متظاهر في محافظة تطاوين، حيث توجد منشآت للغاز لشركة إيني الإيطالية وشركة أو إم في النمساوية، بفرص عمل أفضل وبرفع حصتهم من عائدات انتاج المصادر الطبيعية.

وامتدت الاحتجاجات أيضا إلى محافظة قبلي.

وقال السبسي في خطاب للمواطنين «إنه قرار خطير، ولكن يجب تنفيذه لحماية ثرواتنا».